الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

في ضعف سيادة القانون، وعدم كفاية الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيّات العالمية لحقوق الإنسان، وتفاقم ظروف النزاع والاحتلال، عوامل تخلُّ بقدرة الدول العربية على تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وتصطدم جهود تحقيق التنمية المستدامة بنواقص تشوب الحوكمة كتقلّص الفضاء المدني، والفساد، وضعف المشاركة السياسية لبعض الفئات الاجتماعية. كما تعمّق هذه النواقص الاستقطاب والتمييز وعدم المساواة. وتتطلب معالجة الأسباب الجذريّة لهذه التحديات توفر إرادة سياسية حقيقية وتوسيع الفضاء المدني للانتقال إلى مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع، وبناء مؤسسات فاعلة وشفّافة وخاضعة للمساءلة قادرة على دعم تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

وقائع

سجّلت مؤشرات سيادة القانون وجودة النُّظُم وكفاءة الحكومة ومستويات الفساد في المنطقة تراجعاً خلال الفترة بين عامي 2010 و2016[1].

شهدت غالبية البلدان العربية في السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في الاحتجاجات السلمية والمظاهرات العنيفة وعنف الغوغاء واستخدام الشرطة القوّة المفرطة في مواجهة الاحتجاجات[2].

لا تزال المنطقة العربية شديدة البعد عن إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال وإساءة معاملتهم، إذ يتعرّض 82.8 في المائة من الأطفال للعقاب الجسدي و/أو الاعتداء النفسي من مقدّمي الرعاية لهم[3].

العنف ضد النساء والفتيات

ينتشر العنف ضدّ النساء والفتيات على نطاق واسع، وتتعرّض 37 في المائة من النساء المعاشرات لعنف جسدي في مرحلة ما من حياتهن[4]. وأكثر من نصف بلدان المنطقة لا يجرّم العنف ضد المرأة[5]. ولا تجرّم أغلبية البلدان الاغتصاب في إطار الزواج[6].

يبقى عدد المحتجزين غير المحكوم عليهم كبيراً. فقد سجلت عشرة بلدان من سبعة عشر بلداً تتوفر فيها بيانات عن العقد الماضي معدّلات للمحتجزين غير المحكوم عليهم تزيد عن 30 في المائة من مجموع المحتجزين. وفي بعض البلدان، ارتفعت النسب لتبلغ 89 في المائة بل وحتى 99 في المائة[7].

الحصول على المعلومات

لم تعتمد سوى ستّة بلدان عربية سياسات بشأن ضمان الحصول على المعلومات، وهذه البلدان هي: الأردن، وتونس، والسودان، ولبنان، والمغرب، واليمن[8].

يؤثّر الفساد في القطاع الخاص، فربع المؤسسات التجارية في المنطقة تقريباً أفادت بأن موظفاً في القطاع العام طلب منها رشوة مرة واحدة على الأقل. وعلى سبيل المثال، بلغت نسبة المؤسسات التجارية التي طلب منها موظف في القطاع العام تقديم رشوة مرة واحدة على الأقل 37 في المائة في العراق والمغرب، و65 في المائة في اليمن[9].

معدّل جرائم القتل المتعمّد

يقلُّ معدّل جرائم القتل المتعمّد في المنطقة عن المتوسط العالمي، ولكنه شديد التفاوت بين البلدان، وهو في أعلى مستوياته في جزر القمر والعراق وموريتانيا[10].

تسجيل الولادات

بلغ تسجيل ولادات الأطفال دون سن الخامسة مستوىً جيداً نسبياً في المنطقة. لكنّ المتوسط الإقليمي يخفي تبايناً كبيراً على صعيد مجموعات البلدان، إذ أن 54 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة غير مسجّلين في البلدان الأقل نمواً[11].

الوفيات الناجمة عن المعارك

وصل عدد الوفيات الناجمة عن المعارك في المنطقة إلى أعلى معدلاته المسجلة في عام 2014، فتجاوز 97 ألفاً ليقارب ما نسبته 70 في المائة من المجموع العالمي. إلا أن العدد انخفض إلى النصف تقريباً في عام 2017، فناهز 42 ألفاً. وانخفض مرة أخرى إلى ما دون 30 ألفاً في عام 2018 [13].

دفعت أزمات الاحتلال والصراع المديدة بأكثر من 14.9 مليون شخص إلى النزوح داخلياً في عام 2017. وبحلول منتصف عام 2018، بلغ عدد اللاجئين من البلدان العربية المسجّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكثر من 8.7 مليوناً، بقي ثلثهم في المنطقة العربية، إضافة إلى نحو 5.4 مليون لاجئ فلسطيني مسجّلين لدى الأونروا[12].

واردات الأسلحة

تلقّت المنطقة العربية، بين عامي 2014 و2018، حوالي 36 في المائة من الواردات العالمية للأسلحة الثقيلة، وهي النسبة الأعلى في العالم بعد آسيا وأوقيانوسيا. وخلال هذه الفترة، كان خمسة من أكبر عشرة مستوردين للأسلحة الثقيلة من بلدان المنطقة العربية (الإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والعراق، ومصر، والمملكة العربية السعودية)[14].

6.2% من الناتج المحلي الإجمالي

تسجّل المنطقة العربية أعلى نسبة مئوية في العالم للنفقات العسكرية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد بلغت نحو 6.2 في المائة في عام 2016. وتسجّل أمريكا الشمالية ثاني أعلى نسبة لا تتجاوز 2.06 في المائة[15].

قياس الهدف 16 في المنطقة العربية وفقاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

تتوفر بيانات عن 7 من 23 مؤشراً، وعن 7 من 12 مقصداً للهدف 16[16].

وتركز مؤشرات الهدف 16 على بُعد الأمن والسلامة الذي يشتمل عليه هذا الهدف، ولكن على حساب أبعاد أخرى، كإمكانية الوصول إلى العدالة، ومدى فعاليتها، وعدم التمييز، والانفتاح والشفافية. وتتعلّق 9 مؤشرات من 23 مؤشراً مباشرةً بالسلامة والأمن[17]. ويُقاس الفساد فقط من حيث الرشاوى في المعاملات التجارية، فلا تُعتبر في قياسه القضايا المتصلة بعمليات الشراء واستخدام الأموال العامة. كما لا تتناول المؤشرات بالتفصيل اللازم سيادةَ القانون، ولا نظام الضوابط والموازين الذي ينبغي اعتماده في مجالات كالمالية العامة، ولا سبل الحماية من سوء المعاملة وانتهاكات حقوق الإنسان.

ولا تزال المنطقة تواجه نقصاً في بيانات حاسمة بشأن المقصدين 16-6 و16-7 حول إنشاء مؤسسات فاعلة وشفّافة وخاضعة للمساءلة، وضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي؛ والمؤشر 16-3-1 المتعلّق بإمكانية الوصول إلى آليات العدالة؛ والمؤشر 16-5-1 المتعلّق بالفساد في القطاع العام؛ والمؤشر 16-10-1 المتعلّق بالالتزام باحترام الحرية وحقوق الإنسان. وكل هذه المقاصد والمؤشرات أساسية لرصد التقدّم في تعزيز الحوكمة الديمقراطية.

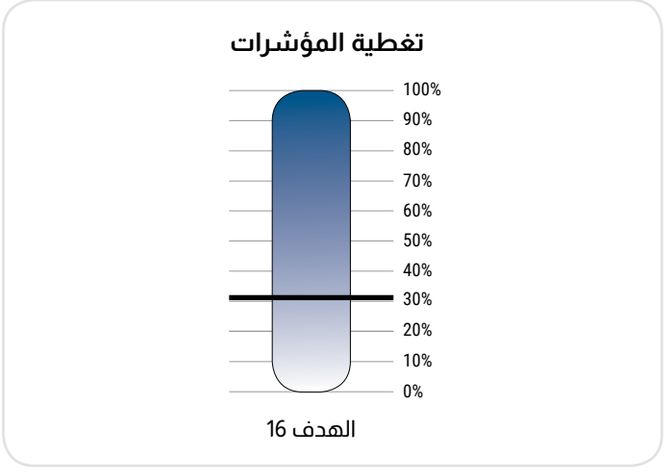

ينطوي إنتاج البيانات المتعلّقة بالهدف 16 وجمعها على تحد سياسي حاسم، لأن معظم مقاصد هذا الهدف ومؤشراته تدور حول العلاقة بين الدول والأفراد الذين تخدمهم. ويتطلّب إنتاج البيانات وجمعها الوثوق في الإبلاغ وآليات مُحكَمة للإبلاغ والانتصاف، ويعتمد على توفر آليات رصد مستقلة ومتينة، وعلى الالتزام السياسي بإنتاج بيانات شاملة ومفصّلة بالكامل حسب الجنس والدين والانتماء العرقي ووضع الإعاقة والموقع وحالة الهجرة والعمر، وغيرها من المعايير حسب السياق الوطني.

وفي حين يغطي المقصد 16-7 مفهوم المجتمعات الشاملة والعادلة، تستكمله مقاصد أهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة بمقاييس لهذه المجتمعات، كشمول الجميع في نُظُم الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتعليم والمشاركة والعمل والتوسّع العمراني (أهداف التنمية المستدامة 1، و3، و4، و5، و8، و11 وغيرها).

لا بدّ من اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في جمع البيانات الخاصة بجميع أهداف التنمية المستدامة، ويمكن **للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان** أن تؤدّي دوراً مهماً في جمع البيانات، ولا سيما المتعلّقة منها بالتمييز والتحرّش. وفي دولة فلسطين، اتّخذت الهيئة المستقلّة لحقوق الإنسان والجهاز المركزي للإحصاء خطوات مشجّعة في هذا الاتجاه. فحسب مذكرة تفاهم بينهما، يمكن تبادل الآراء والتوجيه للتصدّي للتحديات المرتبطة بالبيانات، ولا سيما المتصلة بالفئات الأكثر ضعفاً والمهمّشين، فضلاً عن تنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

المصدر: OHCHR, 2018.

العوائق الرئيسـية أمام إقامة مجتمعات مسـالمة لا يُهمَّش فيها أحد مـن أجل تحقيق التنمية المسـتدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسـات فعالة وخاضعة للمسـاءلة وشاملة للجميع على جميع المسـتويات في المنطقة العربية

يشتمل الهدف 16 بوضوح على القيم التي نصت عليها ديباجة خطّة عام 2030 ومقدّمتها، وعلى الرؤية التحويلية التي وضعتها. ويسلّم هذا الهدف بالترابط بين السلام والعدالة والتنمية المستدامة. وفي تركيزه على الحوكمة، يضع الهدف 16 البعد السياسي للتنمية المستدامة في صدارة الجهود الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030.

وتركّز مقاصد الهدف 16 على الحوكمة السليمة، واتخاذ القرارات على نحو شامل وتمثيلي، والمؤسسات الشفافة والخاضعة للمساءلة، وتمكين جميع أصحاب المصلحة، وتعزيز المجتمعات غير التمييزية الشاملة للجميع، واحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان. فهذه ركائز يتكفّل إرساؤها بإقامة المجتمعات السلمية. ويرتبط الهدف 16 بإمكانية الحصول على الخدمات والموارد، واستخدام الموارد الطبيعية وإدارتها، وعدم إهمال أحد، والمساواة بين الجنسين، والحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، والعمل اللائق، ووضع السياسات وخطط العمل لتحقيق التنمية المستدامة عموماً، وذلك من خلال وسائل كالتركيز على إقامة شراكات مع مجموعة كبيرة من الأطراف المتنوّعة لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

وفي المنطقة العربية، يؤدّي الافتقار إلى مؤسسات خاضعة للمساءلة وشفافة وفعالة، تضمن المساواة والعدالة، وتحافظ على السلام إلى تهديد خطة التنمية برمّتها. ومقارنةً بالمناطق الأخرى، تسجّل المنطقة العربية ككل درجات منخفضة في مؤشرات الحوكمة، بما في ذلك سيادة القانون، والمشاركة والمساءلة، وجودة الأنظمة، والاستقرار السياسي، وكفاءة الحكومة، والفساد[18]. واجتماع التحديات الهيكلية العميقة والمظالم السياسية والصراعات والاحتلال كفيل بتهديد النسيج الاجتماعي للمنطقة. ويعوق الفساد وضعف آليات المساءلة التحوّل نحو مجتمعات مزدهرة وشاملة للجميع، تجمع بين النمو المنصف والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. إضافةً إلى أنّ ما يشوب المنطقة منذ عقود من قصور على مستوى حقوق الإنسان والحوكمة الديمقراطية يحد من قدرات الحكومات على الوفاء بالتزاماتها بشأن مختلف أهداف التنمية المستدامة، وعلى إحلال سلام مستدام.

الفساد منتشر في جميع الدول العربية. ووفقاً لمؤشر مدركات الفساد لعام 2018، خمسة من أصل الأحد عشر بلداً التي سجّلت أسوأ الدرجات عالمياً هي من المنطقة.

ويهدد الفساد التحوّل نحو التنمية المستدامة في القطاعين العام والخاص على السواء. وفي غياب الشفافية، ومع استئثار مصالح القلّة بالأهميّة، يتضاءل احتمال وضع سياسات تراعي مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية. كذلك يعرقل الوضع الراهن القدرة على تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

المصدر: Transparency International, 2018, 2019.

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام تحقيق الهدف 16 في المنطقة العربية

عدم فعالية المؤسسات ومحدوديّة المساءلة

ما زالت غالبية البلدان العربية تواجه صعوبات في إنشاء مؤسسات فاعلة وشفّافة وخاضعة للمساءلة تكون منفتحة ومتاحة. فالهياكل البيروقراطيّة التي عفا عليها الزمن والفساد المستشري والمحسوبية وديناميّات المحاباة تعصف بالقطاع العام، ما يحول دون فعالية المؤسسات ويقوّض البيئة المؤاتية للمساءلة. وكثيراً ما تتخلل الثغرات الفصل بين السلطات المختلفة ما يحول دون ممارسة تلك السلطات لتأثيرها الكامل على الدوام. ويتجلّى ذلك عندما يشكك المجتمع المدني في استقلالية السلطة القضائية، أو عندما يُعتبر أنّ التغييرات الدستورية تخدم القرارات السياسية.

ويرتبط ضعف المؤسسات ارتباطاً وثيقاً بضعف آليات المساءلة. فمن النادر أن تُخضِعَ البرلمانات العربية الوزراء للمساءلة، كما أن دورها محدود في اعتماد الميزانيات العامة ورصد تنفيذها، ما يعكس ضعف دورها الرقابي وعدم قدرتها على مساءلة الجهات التنفيذيّة. ويتبين من انخفاض إقبال الناخبين، ولا سيما الشباب منهم، الشعور بالحرمان وتدني الثقة في الانتخابات كشكل أساسي للمشاركة السياسية وكسبيل لحفز التغيير السياسي. وتعود ملكيّة أغلبيّة وسائل الإعلام في المنطقة إلى الدولة، أو تحصل على تمويلها من شخصيّات أو فئات سياسية، ما يحد من دورها في تعزيز ثقافة المساءلة.

ضعف سيادة القانون

بالرغم من التطورات الإيجابية، مثل اعتماد دساتير جديدة وإصلاحات دستورية وسياسات ترتكز على الحقوق، لا تزال المنطقة العربية متأخرة في دعم سيادة القانون، بل وتراجعت على هذا الصعيد خلال السنوات الأخيرة[19]. وقد وثّقت عدّة منظمات وطنية ودولية حالات احتجاز تعسّفي وتعذيب[20]. ويشيع في المنطقة الاحتجاز المطوّل قبل المحاكمة، فبات المتأثرون به يمثّلون، بالمتوسط في المنطقة، 50 في المائة من مجموع المحتجزين، وتصل نسبتهم إلى 70 في المائة في بعض البلدان، ما يسهم في تفشّي اكتظاظ السجون[21]. كذلك، فإنّ القدرات الوطنية على ضمان العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان للجميع قاصرة بفعل القوانين التمييزية وقوانين الطوارئ وغياب القوانين التي تحمي الأفراد والجماعات من العنف والإيذاء والاستغلال، بمن فيهم المحتجزون والأطفال وكبار السن والعمّال المهاجرون والنساء.

تقلّص الفضاء المدني

يعبّر الفضاء المدني عن مدى قدرة المواطنين على ممارسة الحقوق الأساسية في تكوين الجمعيات والتجمّع وحريّة التعبير، وهو محدود في العديد من البلدان العربية. ويرى مراقبو المجتمع المدني الدوليون أنّ الفضاء المدني اليوم "مغلق" في تسعة بلدان عربية، و"مقموع" في ثمانية بلدان، و"معطَّل" في أربعة بلدان، و"مضيّق عليه" في بلد واحد[22]. وفي السنوات الأخيرة، فرض عدد من البلدان قيوداً جديدة على المنظمات غير الحكومية، تشمل ضوابط أو تأخيرات تتعلّق بالترخيص وحشد الموارد والتجمّع والنفاذ إلى الأماكن العامة[23]. وتؤكّد مجموعات المجتمع المدني أنّ قوانين وتشريعات مكافحة الإرهاب والجرائم السيبرانيّة للتعامل مع التشهير تزيد من تقييد حريّة التعبير واستهداف الآراء الناقدة على الصعيد الوطني. وتعزّز هذه النتائج الملاحظات والتوصيات المنبثقة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراضات الدوريّة الشاملة، وهيئات رصد المعاهدات والإجراءات الخاصة[24].

عدم إدراج حقوق الإنسان كما يلزم في الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية

تقع مسؤولية صون حقوق الإنسان على عاتق الدولة. وهذه الحقوق هي حجر الأساس لبناء مجتمعات شاملة للجميع وسلمية، ولذلك فمن الضروري أيضاً أن ترتكز على بنى أساسية اجتماعية وثقافية داعمة. ويتسع نطاق انتشار عدد من انتهاكات حقوق الإنسان كالعنف ضدّ النساء والأطفال، والتمييز ضد المهاجرين والعمّال المنزليين، والعقوبات الجسدية في المدارس. والقبول الاجتماعي لهذه الانتهاكات يعوق، في أحيانٍ كثيرة، الجهود الرامية إلى إرساء آليات مؤسسية تتكفل بالعدالة والشمول، وإلى وضع السياسات اللازمة للتصدي لتلك الانتهاكات. وفي ما يتعرّض له الأشخاص ذوو الإعاقة أو المنتمون إلى بعض الأقليّات من وصمٍ دليلٌ على أن المعايير الاجتماعية والسلوكية السائدة يمكنها أن تغلب على محاولات تعزيز الشمول والعدالة ذات الطابع الرسميّ. وفي جميع أنحاء المنطقة، لم تُدرَج حقوق الإنسان كما يجب في المناهج الدراسية ولا في معايير الحوكمة على الصعيدين المحلي والوطني.

عدم توخي الشمول في وضع السياسات

بالرغم من بعض التطوّرات في مراعاة المشاركة في عمليات صنع القرار، لا تزال الحوكمة المركزية هي السائدة، وتحافظ على نهج عمودي ينطلق من الأعلى إلى القاعدة في صنع السياسات. كما تواجه مراعاة المشاركة في وضع السياسات تحدياً إضافياً يتمثل في انتشار أعراف ثقافية تعزز الإقصاء. ولا تزال نسبة تمثيل المرأة في المناصب العامة تمثّل المتوسط الإقليمي الأدنى في العالم، فنسبة النساء في المجالس التشريعية مثلاً لا تتجاوز 19 في المائة[25].

ويؤثّر إقصاء بعض الفئات من المناصب السياسية أو عملية صنع القرار في طبيعة التشريعات والسياسات ومدى شمولها لمصالح مختلف الفئات في المجتمع، ولا سيّما الفقراء والعمّال والنساء والشباب والمحتجزون والأشخاص ذوو الإعاقة والأقليات العرقية والدينية وغيرهم. ويحدّ ذلك من اعتماد سياسات ترتكز على الحقوق، ويؤثّر سلباً في قدرة الدولة على ضمان العدالة والمساواة أمام القانون.

في حين أقرّت بلدان عربية عدّة قوانين تنظّم الحصول على المعلومات، لا يزال على غالبيّتها أن تفعّل هذه القوانين في السياسات، أو أن تضع آليات لضمان التنفيذ ورصده[26]. وهذا القصور في التفعيل يقوّض قدرة المجتمع المدني على تقييم أثر السياسات الإنمائيّة المتّصلة بمختلف أهداف التنمية المستدامة.

الصراعات وحالات عدم الاستقرار الطويلة الأمد في المنطقة العربية

شهدت المنطقة عدداً من الحروب، الأهليّة منها أو بين الدول، التي خلّفت آثاراً مدمّرة على مكاسب التنمية. وتزداد التوترات القائمة بفعل تأثيرات خارجية واعتبارات جغرافية سياسية تحفّز الحروب بالوكالة. وفي حالات كثيرة، كان لهذه الصراعات والتوترات أثر سلبي غير مباشر على البلدان المجاورة، ما أدى إلى انتشار التسلّح والتطرّف، وتزايد حدة الاستقطاب في المنطقة، وتغذية الصراعات العرقية والطائفية.

ونتج من هذه الصراعات وفاة وتشريد الملايين من الناس في جميع أنحاء المنطقة، ووقوع خسائر اقتصادية فادحة. وفي تصنيف عالمي للتكلفة الاقتصادية للعنف كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، أتت الجمهورية العربية السورية والعراق في المرتبتين الأولى والثانية على التوالي، تتبعهما عن كثب الصومال، وليبيا، واليمن[27].

وفي حين انخفض إجمالي واردات الأسلحة في مناطق أخرى (في الأمريكتين بنسبة 36 في المائة، وأوروبا بنسبة 13 في المائة، وآسيا وأوقيانوسيا بنسبة 6.7 في المائة، وأفريقيا بنسبة 6.5 في المائة)، ارتفع في المنطقة العربية بنسبة 78 في المائة بين عامي 2009 و2013، وعامي 2014 و2018[28]. وتستنزف النفقات العسكرية والأمنية المتزايدة في جميع أنحاء المنطقة الميزانيات العامة من موارد قيّمة ضرورية للتنمية. كما تترتّب على الصراعات آثار ضارّة أخرى لا مهرب منها، تشمل تزايد الاتّجار بالبشر والتدفّقات غير المشروعة للأموال والأسلحة.

وقوّضت الصراعات أيضاً، وبدرجة كبيرة، القدرة على تقديم الخدمات العامة وإمكانية الحصول عليها. فمعدّل الالتحاق بالمدارس في البلدان المتأثّرة بالصراعات في انخفاض، وتسود نظرة إلى المؤسسات التعليمية بأنها غير فاعلة. وفي عام 2017، احتاج نحو 18.4 مليون طفل في سن الدراسة إلى المساعدة لمواصلة تعليمهم في سبعة بلدان تمرّ في أزمات (الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال ودولة فلسطين والعراق وليبيا واليمن)[29]. ووُثّقت عودة ظهور الأمراض الوبائية، مثل الكوليرا، إضافةً إلى انتشار الجوع في البلدان التي تشهد صراعات وتلك التي لا تشهدها على حد سواء.

استمرار الاحتلال الإسرائيلي

تشهد المنطقة العربية احتلالاً هو الأطول في التاريخ الحديث. لقد تسبب الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين بوضع تحديات كبيرة أمام التنمية، وبانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، وبخسائر في الأرواح بلغت الآلاف. وتمثّل بعض سياسات إسرائيل وممارساتها وإجراءاتها، كضم الأراضي وبناء المستوطنات، انتهاكاً للقانون الدولي، كما أنها تحد من قدرة المؤسسات الفلسطينية على تزويد السكان بالخدمات الكافية والجيدة.

وفي كثير من الأحيان يعاني المدنيّون الفلسطينيون من استخدام القوات العسكرية والأمنية الإسرائيليّة المفرط وغير المتناسب للقوّة. فبين عامي 2014 و2019، مثلاً، أصيب نتيجة للصراع المباشر 14,466 طفلاً فلسطينياً بجروح، وقُتل 720 طفلاً آخر[30]. ويتعرّض معتقلون، من بينهم أطفال، للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، خاصة أثناء التوقيف والاستجواب. كذلك يولّد هدم المنازل والإخلاء القسري في الضفة الغربية، ولا سيما القدس الشرقية، بيئة قهريّة تضاهي التشريد القسري، إذ لا يبقى خيار أمام الفلسطينيين سوى الرحيل. وبين عامي 2009 و2018، شُرِّد نحو 9,000 فلسطيني (من بينهم 4,697 طفلاً) بسبب هدم المنازل[31]. ففي الاستيلاء على الأراضي وضمّها، والقيود المفروضة على قدرة الفلسطينيين على بناء المنازل والمباني وعلى التنقل، انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني.

لا تزال المنطقة العربية هي الأخطر بالنسبة إلى **الصحافيين**، إذ قُتل 191 صحافياً بين عامي 2012 و2016، أي 36 في المائة من إجمالي حالات قتل الصحافيين حول العالم خلال تلك الفترة.

وفي أجزاء من المنطقة العربية، جرى استغلال المخاطر المتزايدة جراء انتشار الجماعات المتطرّفة العنيفة والصراعات لتبرير ازدياد عمليّات الاعتقال والاحتجاز الواسعة النطاق، والإغلاق القسري لدور الإعلام، وفصل الصحافيين الناقدين، ومداهمة نقابات الصحافيين، وطرد الصحافيين الأجانب.

المصدر: UNESCO, 2016.

من شأن اعتماد نهج **الحكومة المفتوحة** أن يدعم قدرة البلدان العربية على تعزيز الشفافية والمساءلة وإشراك المواطنين في صنع القرارات الحكومية وتقديم الخدمات على نحو يركّز على المواطنين. وتتميّز الحكومة المفتوحة بفعاليتها وكفاءتها في أداء واجباتها، وبأنشطتها الشفّافة التي تستجيب لاحتياجات مواطنيها. وتقدّر حكومة كهذه مشاركة المواطنين وخبرتهم ومعرفتهم عند اتخاذ القرارات. والحكومة المفتوحة هي أيضاً حكومة تتوخى الشمول وتتيح خدماتها لجميع المواطنين.

المصدر: ESCWA, 2018a.

أكّدت مسوح وطنية عدّة تزايداً مقلقاً في انتشار **العنف ضد الأطفال** في البلدان العربية وتلك المجاورة لها. فتبيَّن أنَّ من بين مجموع الأطفال المشمولين بهذه المسوح، البالغ عددهم 85 مليوناً (تتراوح أعمارهم بين سنتين و14 سنة)، تعرَّض نحو 71 مليون طفل (84 في المائة) لنوع من أنواع التأديب العنيف في الأيام الثلاثين السابقة للمسح، و68 مليون طفل (80 في المائة) لاعتداء نفسي، و60 مليون طفل (70 في المائة) لعقوبة جسدية، ونحو 27 مليون طفل (31 في المائة) لعقوبة جسدية شديدة. ويلقي التحليل الضوء على ترابطٍ بين ارتفاع معدّل انتشار الممارسات العنيفة المستخدمة في تأديب الأطفال وبين القبول الواسع النطاق للعنف العائلي وتبريره في المنطقة.

المصدر: UNICEF, 2019.

شهدت المنطقة، في السنوات الأخيرة، موجات عديدة من الاضطرابات السياسية على الصعيد الوطني. فاندلعت **احتجاجات** في بلدان كثيرة، واستمرّ بعضها لفترة لا يستهان بها. والشواغل الأساسية التي كثيراً ما يفيد المحتجّون بأنها دفعتهم إلى التحرّك هي عدم المساواة والظلم الاجتماعي وأشكال الحكم غير الديمقراطية والفساد وانتشار الفقر والبطالة.

حتى منتصف عام 2018، كان 5,781 **فلسطينياً محتجزين** في السجون الإسرائيلية (من بينهم 270 طفلاً و65 امرأة). ومن بين هؤلاء 456 محتجزاً إدارياً من دون تهمة أو محاكمة.

المصدر: ADDAMEER, 2018.

عرضة للإهمال

بالنظر إلى الطابع العابر للحدود لقضايا السلام والحوكمة، يعرّض الإخفاق في تحقيق الهدف 16 **المنطقة ككل** للتأخر عن المسيرة العالمية نحو التنمية المستدامة، إذ يتأثر الجميع بغياب السلام وضعف مؤسسات الدولة التمثيلية، وتتفاقم نتيجتهما أوجه الضعف القائمة.

وتؤدّي عدم قدرة الدولة على ضمان سيادة القانون وإتاحة العدالة للجميع، في جميع الأماكن وطوال الوقت، إلى زيادة تعرّض جميع الأفراد للمخاطر. غير أنّ **الأفراد، كما الجماعات، الذين يتعرّضون للتمييز على أساس هويّتهم أو وضعهم** يواجهون قيوداً إضافية أو متداخلة على مشاركتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهم، بصورة خاصة، شديدو التعرّض للمخاطر. وتشمل هذه الفئات الفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات العرقية والدينية، وعديمي الجنسية أو اللاجئين والعمّال المهاجرين وغيرهم. ومن الصعب تحديد أوجه ضعفهم في غياب بيانات مفصّلة بالكامل، وتسجيل مدني تام.

وتفتقر **المرأة** في جميع أنحاء المنطقة إلى المواطنة الكاملة وتواجه تحديات أكبر في الوصول إلى العدالة. ويرتبط ذلك على وجه الخصوص بالوصول إلى العدالة في مسائل الجنسية والطلاق وحضانة الأطفال وحيازة الأراضي والعنف على أساس الجنس والقيود المفروضة على التنقّل[32]. وحتى عندما توجد قوانين لحماية المرأة، قد لا يجري إنفاذها، لأسباب منها عدم توفر آليات تتكفل بالإنفاذ. وتهمّش هذه المظالم المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتؤخّر للأسف المنطقة عن تحقيق الهدف 16.

ولا يزال **الشعب الفلسطيني** يواجه المصاعب الاقتصادية، وانعدام الأمن، والعنف والموت نتيجةً للاحتلال الإسرائيلي. فيهدّد الاحتلال جميع جوانب الحياة وجميع أبعاد التنمية. ويحدق بالفلسطينيين خطر التأخر عن مسيرة التنمية في حال عدم التوصّل إلى سلام وعدالة مستدامين[33].

عندما يشهد الأطفال صراعاً، يمضون حياتهم وهم يتعاملون مع ما يولّده ذلك من صدمة، وقد لا يتمكّنون أبداً من اللحاق بأقرانهم. والأطفال الذين يفقدون أحد الوالدين أو كليهما، والذين يُتركون خارج المدرسة ولا يُسجلون، يكافحون باستمرار للتغلب على قيود تُفرَض عليهم في سنّ مبكرة للغاية.

الأطفال غير المسجّلين مصدر قلق بالغ. ففي عام 2017، مثلاً، كان 83 في المائة من اللاجئين السوريين في لبنان دون سن الخامسة غير مسجّلين. وعلى المنطقة اليوم أن تتعامل مع قضية الأطفال المولودين تحت حكم ما يسمّى بتنظيم الدولة الإسلاميّة الذين أُعطوا وثائق صادرة عنه. وإضافةً إلى عدم وضوح وضع هؤلاء الأطفال، قد يكونون قد تعرّضوا للعنف والوحشيّة، ما يتطلّب رعاية متكاملة خاصة وطويلة الأمد.

المصدر: UNHCR, UNICEF, and WFP, 2017.

ما العمل لتسريع التقدّم في تحقيق الهدف 16

1. تكثيف الجهود لبناء مؤسسات فاعلة وشفافة وخاضعة للمساءلة:

- تعزيز فصل السلطات، ولا سيما بين السلطة القضائية والسلطتين التشريعية والتنفيذية.
- تفعيل الرقابة البرلمانيّة، بما في ذلك من خلال التعجيل بعمليات استعراض الميزانيّات والموافقة عليها، وضمان تخصيص الموارد والحصول على المعلومات التي تمكّن البرلمانات من العمل بفعالية.
- وضع تشريعات للحد من الفساد والمحسوبية، والاستناد إلى الجدارة في المؤسسات والأشغال العامة.

- وضع آليات داخلية وخارجية لمراجعة الحسابات والرقابة، وتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والمجالس الاقتصادية والاجتماعية.
- استخدام التكنولوجيا لتعزيز الحكومة المفتوحة، واعتماد نُهج تشاركية أكثر فعالية في الحكم، والحد من الفساد، وتقييم أثر السياسات.

2. دعم سيادة القانون ومكافحة الفساد وتشجيع الحريات المدنية:

- تبنّي استراتيجيات ملموسة لمكافحة الفساد واعتماد نُظُم قوية من الضوابط والموازين.
- ضمان عمل المؤسسات القضائية والتشريعية على نحو مستقل.
- إلغاء القوانين التمييزية واستحداث قوانين ضدّ التمييز لضمان المساواة في الحقوق للجميع أمام القانون، بغض النظر عن الجنس أو الأصل العرقي أو حالة الإعاقة أو وضع الهجرة أو غير ذلك من الخصائص.
- سن قوانين لمكافحة جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف العائلي، والعنف في مكان العمل، والعنف ضد الأطفال، والعنف ضد العمّال المنزليين، والعنف في السجون وأماكن الاحتجاز، أو إنفاذ القوانين القائمة لهذه الغاية.
- اعتماد قوانين للوصول إلى المعلومات و/أو تفعيلها من خلال سياسات فاعلة وخاضعة للرصد.
- إصلاح الأجهزة الأمنيّة لتعزيز الشفافية واحترام حقوق الإنسان، والتقيد بالضمانات الدستورية للحقوق والحريات، مع ما يصاحب ذلك من آليات رقابة.
- ضمان اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في جمع البيانات بوجه عام، وتحسين جمع البيانات لجميع مؤشرات الهدف 16، وتحسين عملية تحديد الفئات المعرّضة للمخاطر والمهمّشة على نحو منهجي.

3. توسيع الفضاء المدني وتشجيع منظمات المجتمع المدني وتبنّي ثقافة مدنية ملتزمة ونابضة بالحياة؛ ومن الضروري أن تمتلك مجموعات المجتمع المدني القدرة على العمل كشركاء في تحقيق خطّة عام 2030 ومساءلة الدولة عن التقدّم:

- رفع القيود المفروضة على عمل المجتمع المدني، بما في ذلك ما يتعلّق بالترخيص والتجمّع وحشد الموارد.
- استحداث ضمانات دستورية أو آليات أخرى ضروريّة لحماية الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات في مختلف أوساط المجتمع المدني، بما في ذلك وسائط الإعلام والأوساط الأكاديمية.

4. دعم جميع الجهود الرامية إلى تعميم حقوق الإنسان بوصفها قيماً اجتماعية:

- دمج حقوق الإنسان الدولية في المناهج التعليمية على جميع المستويات وفي جميع النُّظُم المدرسية في المنطقة.
- التوعية بشأن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، باعتبارها بالغة الأهميّة لتنفيذ الهدف 16.
- تيسير عمل المؤسسات الشعبية والمستقلّة لحقوق الإنسان، بما في ذلك على المستويات المحلية.
- تشجيع المشاركة على قدم المساواة لجميع الفئات الاجتماعية، بما فيها النساء والشباب والأقليّات، في صنع القرار على الصعيدين المحلي والوطني.

5. تكثيف الجهود الرامية إلى تخفيف حدّة الصراعات ومعالجة أسبابها الجذريّة:

- تعزيز التحاور والتعاون على المستوى الإقليمي لتحقيق الهدف 16 نظراً إلى الطابع العابر للحدود للصراع وأوجه التشابه بين العوائق الهيكلية، بما في ذلك ضعف سيادة القانون، وعدم فعالية المؤسسات، ومحدودية المساءلة، وغيرها من التحديات التي تؤجج السخط الاجتماعي.

6. ضمان الإعمال الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك حق اللاجئين الفلسطينيين:

- تحقيق السلام المستدام، وإنهاء احتلال يهدد رفاه الناس الذين يعيشون تحت وطأته، والالتزام الكامل بالقانون الدولي.

مقاصد الهدف 16 ومؤشراته في المنطقة العربية

المقصد	المؤشر	البيانات
1-16 الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتّصل به من معدّلات الوفيّات في كل مكان	**1-1-16** عدد ضحايا القتل العمد لكل 100,000 نسمة، بحسب العمر ونوع الجنس	**الشكل 1** عدد ضحايا القتل العمد لكل 100,000 نسمة 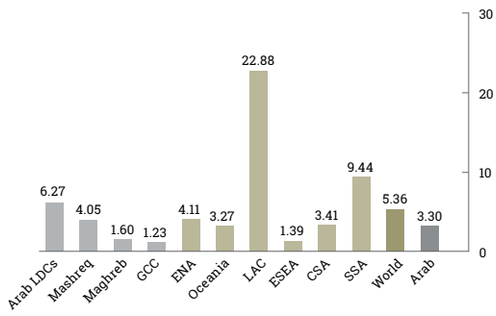 ملاحظة: تُرجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان، بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2010)، تونس والكويت ومصر (2012)، اليمن (2013)، البحرين والعراق وعُمان وقطر (2014)، الإمارات العربية المتحدة والجزائر وجزر القمر وجيبوتي والصومال وليبيا والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا (2015)، الأردن ولبنان ودولة فلسطين (2016). ووفقاً لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (United Nations Statistics Division, 2019)، إنّ هذا المؤشر لا يشمل حالات القتل المتصلة مباشرةً بالحروب/الصراعات وغيرها من حالات القتل التي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب.
	2-1-16 الوفيّات المتصلة بالنزاعات لكل 100,000 نسمة، بحسب العمر والجنس والسبب	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
	3-1-16 نسبة السكان الذين تعرّضوا للعنف البدني أو النفسي أو الجنسي خلال الاثني عشر شهراً السابقة	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
	4-1-16 نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام بمفردهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

2-16 إنهاء إسـاءة معاملة الأطفال واسـتغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسـائر أشـكال العنـف المرتكب ضدّهم	**1-2-16** نسـبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سـنة واحدة و17 سنة والذين تعرّضوا لأي عقاب بدني و/أو اعتداء نفسـي من جانب مقدّمي الرعاية في الشـهر السابق	**الشكل 2** نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و14 سنة والذين تعرّضوا لأي عقاب بدني و/أو اعتداء نفسي من جانب مقدّمي الرعاية في الشـهر السـابق (بالنسبة المئوية) 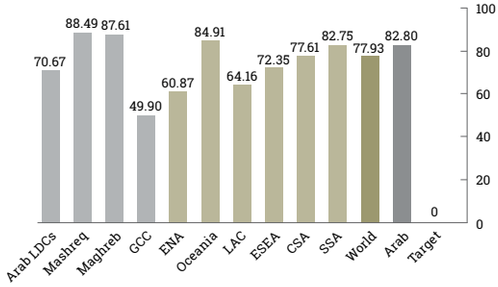 ملاحظة: تُرجّح جميع المتوسـطات حسـب عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سـنة واحدة و14 سـنة، بالرجوع إلى التقديرات السـكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017;). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: لبنان (2009)، العراق (2011)، الأردن وتونس وقطر (2012)، الجزائر واليمن (2013)، السودان ودولة فلسطين ومصر (2014)، موريتانيا (2015).
	2-2-16 عدد ضحايا الاتجار بالبشـر لكل 100,000 نسـمة، بحسب الجنس والعمر وشكل الاستغلال	لم تُسـتوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسـط الإقليمي لهذا المؤشر.
	3-2-16 نسـبة الشابات والشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 سـنة و29 سنة الذين تعرّضوا للعنف الجنسـي قبل سنّ الثامنة عشرة	لم تُسـتوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسـط الإقليمي لهذا المؤشر.
3-16 تعزيز سـيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصـول الجميع إلى العدالة	**1-3-16** نسـبة ضحايا العنف خلال الاثني عشـر شـهراً السـابقة الذيـن أبلغوا عمّا تعرضوا له من إيذاء إلى السـلطات المختصّة أو غيرها من آليات تسـوية النـزاعات المعترف بها رسـمياً	لم تُسـتوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسـط الإقليمي لهذا المؤشر.
	2-3-16 المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسـبة من مجموع السجناء	لم تُسـتوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسـط الإقليمي لهذا المؤشر.
4-16 الحد بقدر كبير من التدفّقات غير المشـروعة للأموال والأسـلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسـروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمـة المنظمة، بحلول عام 2030	**1-4-16** القيمـة الإجماليـة للتدفّقـات الماليـة غير المشـروعة الداخلـة والخارجـة (بالقيمة الحاليّة لدولارات الولايات المتحدة)	لم تُسـتوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسـط الإقليمي لهذا المؤشر.
	2-4-16 نسبة الأسـلحة المضبوطة أو المعثور عليها أو المسـلّمة التي تحرَّت سلطة مختصة عن مصدرها غير المشـروع/ظروفها أو تتبّعت من ذلك، تمشـياً مع الصكوك الدولية	لم تُسـتوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسـط الإقليمي لهذا المؤشر.

5-16 الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما	**1-5-16** نسبة الأشخاص الذين اتّصلوا مرّة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعوا رشوة لمسؤول حكومي، أو طلب منهم أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهراً السابقة	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
	2-5-16 نسبة الأعمال التجارية التي اتّصلت مرّة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعت رشوة إلى مسؤول حكومي أو طلب منها أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهراً السابقة	**الشكل 3** عدد/نسبة الشركات التي طُلب منها مرّة واحدة على الأقل دفع رشوة (بالنسبة المئوية) 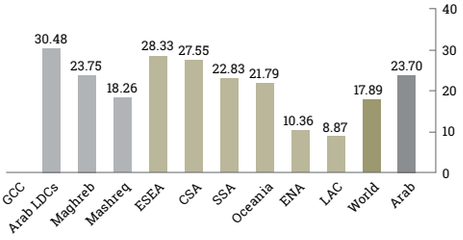 ملاحظة: المجاميع العالمية والإقليمية ودون الإقليمية هي متوسطات بسيطة لقيم البلدان. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: العراق (2011)، الأردن وتونس وجيبوتي ودولة فلسطين ولبنان والمغرب واليمن (2013)، السودان وموريتانيا (2014)، مصر (2016).
6-16 إنشاء مؤسسات فعالة وشفّافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات	**1-6-16** النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة، بحسب القطاع (أو بحسب رموز الميزانية أو ما شابه)	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
	2-6-16 نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في الاستفادة من الخدمات العامة	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
7-16 ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات	**1-7-16** نسبة الوظائف (بحسب العمر، والجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات السكانية) في المؤسسات العامة (الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، والخدمة العامة، والسلطة القضائية) مقارنة بمستويات التوزيع على الصعيد الوطني	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
	2-7-16 نسبة السكان الذين يعتقدون أن صنع القرار عملية شاملة للجميع وملبية للاحتياجات، بحسب الجنس والعمر والإعاقة والفئة السكانية	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

8-16
توسـيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية

1-8-16
نسـبة عضوية البلـدان النامية في المنظمـات الدوليـة وحقوقها في التصويـت في تلـك المنظمات

الشـكل 4 العضوية في المنظمات الدولية ونسـبة حقوق التصويت فيها (بالنسـبة المئوية)

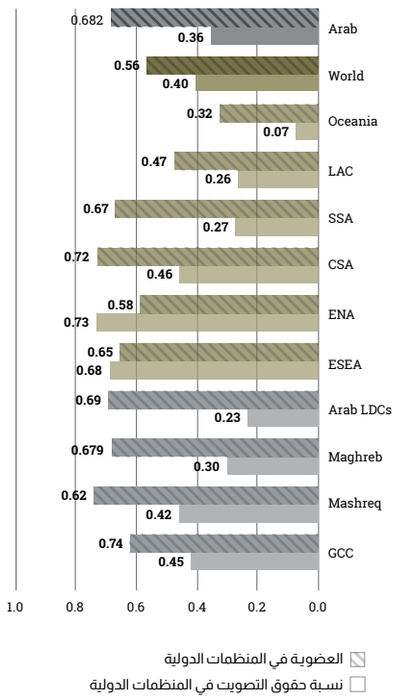

ملاحظة: يُصوّر هذان المؤشران الفرعيان للمؤشر 16-8-1 ويُحَلَّل كل منهما على حدة لاختلاف نطاقهما ووحدة كلٍّ منهما، ولأن كلاً منهما يمثل مفهوماً يختلف في موضوعه عن الآخر. ومقياس المؤشر الفرعي الأوّل هو متوسط حسابي بسيط لسبعة متغيّرات وهميّة يمثّل كل منها منظمة دولية، وتسجّل قيمة 1 إذا كان البلد عضواً فيها، و0 إن لم يكن كذلك. ومقياس المؤشر الفرعي الثاني هو متوسط حسابي بسيط لسبعة متغيّرات تبيّن القوّة التصويتيّة للبلدان في كل من المنظمات الدولية السبع، كما حُسِب في مصادر البيانات أو نُقل عنها، وكما هو مبيّن في المرفق. والمجاميع العالمية والإقليمية ودون الإقليمية لكل من المؤشرين المستحدثين هي متوسطات بسيطة لقيم البلدان، وبالتالي تمثّل، على التوالي، متوسط نسبة العضوية في المنظمات الدولية لكل منطقة ومتوسط حقوق التصويت. وتشمل المجاميع الإقليمية للمنطقة العربية لهذين المؤشرين قيماً بيانية لجميع البلدان سُجّلت في عام 2017.

9-16
توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسـجيل المواليد، بحلول عام 2030

1-9-16
نسـبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سُـجلت ولاداتهم في قيد السجل المدني، بحسـب العمر

الشـكل 5 نسـبة الأطفال دون سن الخامسـة الذين سُجّلت ولاداتهم في قيد السـجل المدني (بالنسـبة المئوية)

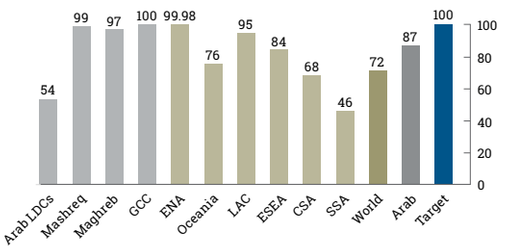

ملاحظة: تُرجّح جميع المتوسـطات حسـب عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سـنة واحدة وأربع سـنوات (أي دون سنّ الخامسة)، بالرجوع إلى التقديرات السـكانية الأحدث (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2015). ويشـمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُـجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: لبنان (2009)، العراق والمغرب (2011)، الأردن والإمـارات العربيـة المتحدة وتونس وجزر القمر (2012)، الجزائر واليمن (2013)، السـودان ودولة فلسـطين ومصر (2014)، قطر وموريتانيا (2015).

10-16 كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية	**1-10-16** عدد ما تمّ التحقق منه من حالات القتل، والاختطاف، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسّفي، والتعذيب للصحفيين والعاملين في الوسط الإعلامي المرتبطين بهم والنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان خلال الاثني عشر شهراً الماضية	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
	2-10-16 عدد البلدان التي تعتمد وتطبّق ضمانات دستورية و/أو تشريعيّة و/أو سياساتية لإطلاع الجمهور على المعلومات	**الشكل 6** عدد البلدان التي تعتمد وتطبّق ضمانات دستورية و/أو تشريعيّة و/أو سياساتية لإطلاع الجمهور على المعلومات 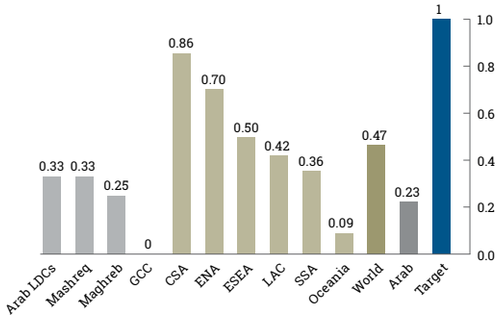 ملاحظة: المجاميع العالمية والإقليمية ودون الإقليمية هي متوسطات بسيطة لقيم البلدان، تمثّل نسبة البلدان الممتثلة في العالم أو في منطقة أو منطقة دون إقليمية معينة. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2018 لجميع البلدان.
16-أ تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة	**1-أ-16** وجود مؤسسات وطنية مستقلّة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس	**الشكل 7** البلدان التي تحوي مؤسسات وطنية مستقلّة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (كلياً أو جزئياً) 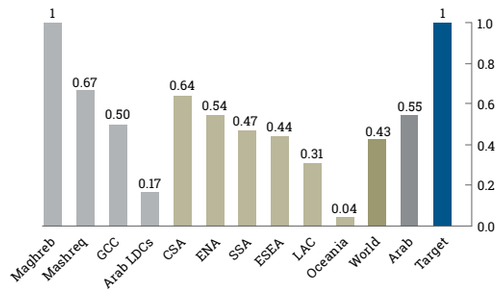 ملاحظة: استُحدِث متغيّر وهمي تتراوح قيمته بين صفر وواحد من المجموعتين المحفوظتين لهذا المؤشر (الاطلاع على المرفق لمزيد من المعلومات). والمجاميع العالمية والإقليمية ودون الإقليمية للمتغيّر الوهمي المستحدث هي المتوسطات البسيطة لقيم البلدان، نظراً إلى أنه مؤشر على مستوى الدولة. وبالتالي تمثّل المجاميع نسبة البلدان الممتثلة في العالم أو في منطقة أو منطقة دون إقليمية معيّنة. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2017 لجميع البلدان.
16-ب تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة وإنفاذها	**1-ب-16** نسبة السكان الذين أبلغوا عن تعرّضهم شخصياً لممارسات تمييزية أو تحرّش خلال الاثني عشر شهراً السابقة لأسباب يحظّر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز على أساسها	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)؛ دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛ أمريكا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)؛ أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تستند جميع الأرقام إلى قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2018).

الحواشي

1. تحليلات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من World Bank, 2018.
2. تحليلات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من ACLED, 2019.
3. حسابات الإسكوا، انظر الشكل 2.
4. WHO, 2013.
5. UN Women Regional Office for the Arab States and North Africa, 2018.
6. ESCWA, 2017.
7. بالاستناد إلى بيانات من UNODC, 2017.
8. للمزيد من التفاصيل، الاطلاع على الرسوم البيانية للبلدان المرفقة بهذا التقرير.
9. حسابات الإسكوا، انظر الشكل 3.
10. المرجع نفسه، الشكل 1.
11. المرجع نفسه، الشكل 4.
12. Internal Displacement Monitoring Centre, 2018; UNHCR, 2018; UNRWA, 2018.
13. دولة فلسطين غير مشمولة في هذه الحسابات. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مجموعة بيانات برنامج جامعة أوبسالا للبيانات عن الوفيات الناجمة عن المعارك، المتوفرة على الرابط https://ucdp.uu.se/downloads/index.html#battlerelated. Petterson and others, 2019.
14. Wezeman and others, 2019 وحسابات الإسكوا بالاستناد إلى SIPRI, 2019.
15. حسابات الإسكوا، بالاستناد إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي من World Bank and SIPRI, 2018.
16. وفقاً للمنهجية المستخدمة في هذا التقرير.
17. Praia City Group on Governance Statistics, 2019.
18. تحليلات الإسكوا بالاستناد إلى حسابات باستخدام بيانات من World Bank, 2018.
19. المرجع نفسه، الاطلاع أيضاً على Amnesty International, 2018.
20. الاطلاع مثلاً على Amnesty International, 2018; OHCHR, 2017.
21. UNODC and the League of Arab States, 2016.
22. CIVICUS, 2019.
23. ANND, 2018.
24. OHCHR, 2019.
25. بالاستناد إلى بيانات من Inter-Parliamentary Union, 2019. مجموعات بلدان المنطقة حسب الاتحاد البرلماني الدولي متوفرة على الرابط http://archive.ipu.org/wmn-e/new-groups.pdf.
26. Shuqeir, 2018.
27. Institute for Economics and Peace, 2019.
28. Wezeman and others, 2019 وحسابات الإسكوا بالاستناد إلى SIPRI, 2019.
29. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى OCHA, 2018b.
30. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى OCHA, 2018a.
31. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى OCHA, 2018c.
32. ESCWA, 2017.
33. ESCWA, 2018b.

المراجع

ACLED (Armed Conflict Location and Event Data Project) (2019). "ACLED Data". www.acleddata.com/data/.

ADDAMEER (Prisoner Support and Human Rights Association) (2018). "Statistics—Addameer". www.addameer.org/statistics.

Amnesty International (2018). "Middle East and North Africa—Review in 2018". www.amnesty.org/en/countries/middle-east-and-north-africa/report-middle-east-and-north-africa/.

ANND (Arab NGO Network for Development) and National Endowment for Democracy (2018). *Civic Space in the Arab World—Regional Report*. Arabic version. http://www.civicspace.annd.org/data/banner/pdf/1.pdf.

CIVICUS (2019). "World Map—Tracking Conditions for Citizen Action". https://monitor.civicus.org/.

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) (2017). "The State of Gender Justice in the Arab Region". www.unescwa.org/publications/state-gender-justice-arab-region.

——— (2018a). "Fostering Open Government in the Arab Region". www.unescwa.org/publications/fostering-open-government-arab-region.

——— (2018b). "Support for the Palestinian People: Impact of the Israeli Occupation and Practices". Thirtieth session, Beirut, 25–28 June. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/1800228.pdf.

Institute for Economics and Peace (2019). "Global Peace Index—Measuring Peace in a Complex World". Sydney. http://visionofhumanity.org/app/uploads/2019/07/GPI-2019web.pdf.

Inter-Parliamentary Union (2019). "Women in Parliaments: World and Regional Averages". http://archive.ipu.org/wmn-e/world.htm.

Internal Displacement Monitoring Centre (2018). "Global Internal Displacement Database". www.internal-displacement.org/database/displacement-data.

OCHA (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs) (2018a). "Data on Casualties—Occupied Palestinian Territory". (2018). www.ochaopt.org/data/casualties.

——— (2018b). "Global Humanitarian Overview 2018". https://interactive.unocha.org/publication/globalhumanitarianoverview/.

——— (2018c). "West Bank: Demolition and Displacement Trend Analysis". https://app.powerbi.com/view?r=eyJrIjoiOGFlMmRhYjgtYmMxMC00YTYyLTg3ZmEtZGY1ZDExODk5ZDU5IiwidCI6IjBmOWUzNWRiLTU0NGYtNGY2MC1iZGNjLTVlYTQxNmU2ZGM3MCIsImMiOjh9.

OHCHR (Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights) (2017). "UN Human Rights in the Field: Middle East and North Africa". In *the United Nations Human Rights Report 2017*, pp. 291–310. www2.ohchr.org/english/OHCHRreport2017/allegati/14_Middle_East_and_North_Africa_2017.pdf.

——— (2018). "United Nations Human Rights Report 2018". www.ohchr.org/Documents/Publications/OHCHRreport2018.pdf.

——— (2019). "Universal Human Rights Index". Accessed on 19 November 2019. https://uhri.ohchr.org/en/.

Pettersson, Therese, Stina Högbladh, and Magnus Öberg (2019). "Organized violence, 1989–2018 and peace agreements". *Journal of Peace Research* 56(4). https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/0022343319856046.

Praia City Group on Governance Statistics (2019). "Handbook on Governance Statistics". http://ine.cv/praiagroup/handbook/Handbook_on_GovernanceStatistics-Draft_for_global_consultation.pdf.

Shuqeir, Yahya (2018). "Access to Information in the Arab World—Focusing on Jordan, Tunisia and Yemen". Arab Reporters for Investigative Journalism and the Friedrich Naumann Foundation for Freedom. https://mena.fnst.org/sites/default/files/uploads/2018/12/27/policypaperaccesstoinformationinthearabworlden.pdf.

SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute) (2018). "SIPRI Military Expenditure Database". www.sipri.org/databases/milex.

——— (2019). "SIPRI Arms Transfers Database". www.sipri.org/databases/armstransfers.

Transparency International (2018). "Corruption Perceptions Index 2018". www.transparency.org/cpi2018.

——— (2019). "Middle East and North Africa: Corruption Continued as Institutions and Political Rights Weaken". www.transparency.org/news/feature/regional-analysis-MENA.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women) Regional Office for the Arab States and North Africa (2018). "Facts and Figures: Ending Violence against Women and Girls".

UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization) (2016). "Trends in the Safety of Journalists". https://en.unesco.org/world-media-trends-2017/trends-safety-journalists.

UNHCR (Office of the United Nations High Commissioner for Refugees) (2018). "UNHCR Population Statistics". http://popstats.unhcr.org/en/overview.

UNHCR (Office of the United Nations High Commissioner for Refugees), UNICEF (United Nations Children's Fund), and WFP (World Food Programme) (2017). "Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon". https://data2.unhcr.org/en/documents/download/61312.

UNICEF (United Nations' Children's Fund) Regional Office for the Middle East and North Africa (2019). "Violent Discipline in the Middle East and North Africa Region". www.unicef.org/mena/reports/violent-discipline-middle-east-and-north-africa-region.

United Nations Population Division (2017). "World Population Prospects". 2017. https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/.

United Nations Statistics Division (2018). "Global SDG Indicators Database". https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

——— (2019a). "Global SDG Indicators Database". 2019. https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

——— (2019b). "SDG Indicators Metadata Repository" (2019). https://unstats.un.org/sdgs/metadata/.

UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime) (2017). "Statistics and Data—Unsentenced Detainees". https://dataunodc.un.org/crime/unsentenced-detainees.

UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime), and the League of Arab States (2016). "Regional Programme for the Arab States (2016–2021)".

UNRWA (United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East) (2018). "UNRWA in figures 2018". https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/unrwa_in_figures_2018_eng_v1_31_1_2019_final.pdf.

Wezeman, Pieter D., and others (2019). "Trends in International Arms Transfers, 2018". SIPRI Fact Sheet. www.sipri.org/sites/default/files/2019-03/fs_1903_at_2018.pdf.

WHO (World Health Organization) (2013). "Global and Regional Estimates of Violence Against Women: Prevalence and Health Effects of Intimate Partner Violence and Non-Partner Sexual Violence". https://apps.who.int/iris/handle/10665/85239.

World Bank (2018). "Worldwide Governance Indicators—DataBank". https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators.